سد النهضة الاثيوبي الإثار والتداعيات على الامن المائي المصري السوداني

أمحمد عطية محمد يحي

قسم التاريخ ، مدرسة العلوم الإنسانية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

تاريخ الاستلام 2024/06/03 em1970my@gmail.com

الملخص :

يقول الله سبحانه وتعالي { وجعلنا من الماء كل شيء حي } (سورة الأنبياء آية 30)، بالرغم من التقدم البشري في كل المجالات ألا أن الحاجة إلى الماء لاتزال احد اهم الموارد التي لا بديل ولا غني عنها، ومن هنا كانت أهمية الحفاظ عليها وحسن تنظيمه والرفع من كفاءته والية استخدامه هي المعضلة.

وترجع قضية مياه نهر النيل إلى فترة الستينات من القرن العشرين عندما بدأت الدول الافريقية تتحصل على استقلالها من المستعمر، حيث بدأت بعض دول حوض النيل (إثيوبيا – وأوغندا – كينيا – تنزانيا) في التنصل من الاتفاقيات التي عقدت قبل تلك المرحلة (اتفاقيتي 1929 – 1959 م) ، باعتبار انه تم توقيعها بين مصر والسودان والدول الاوربية الاستعمارية نيابة عن دول منبع النيل ، ومن هنا بدا الخلاف يدب بين تلك الدول ، لذلك مثل سد النهضة بداية الانعطاف الخطير في تاريخ العلاقات المصرية السودانية والاثيوبية بما يمثله من تحدى لدول المصب لان نهر النيل يمثل سر بقائها واستمرارها وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية واستقرار الساسي والاجتماعي

الكلمات المفتاحية : نهر النيل ، سد النهضة ، الامن الغذائي ، دول حوض النيل .

المقدمة :

المياه هي الحياة، ونهر النيل يشكل شريان الحياة لمصر والسودان ومواطنيهم ، وقد ارتبطت حياتهم بهذا النهر الذي تأتي مياهه عبر رحلة طويلة تبدأ من المنطقة الاستوائية في شرق ووسط إفريقيا مروراَ بالسودان الذي يتزود خلاله النيل بفيضان الهضبة الاثيوبية ، مما يزيد من قوة اندفاعه وغزارته ومن ثم يتجه إلى أعالي النيل في أواخر رحلته نحو الوادي والدلتا في مصر ويصب في البحر المتوسط ، وارتبطت مضر بالنيل فحوله ظهرت حضارات وازدهرت وكانت محط تقديس المصريين فاحتفلوا بفيضانه وقدموا القربين تقديراَ لعطائه وسخائه وكتبت عنه القصائد والاشعار .

ولان مياه النيل أصبحت موراَ مهما ونادراَ في العقود الأخيرة خاصة في مناطق شمال إفريقيا فقد حرصت دول مصر والسودان إلى عقد اتفاقيات تحكم جريان مياه النيل وتحدد الحصص فيه، ودخلت باقي دول الحوض تباعاَ في مشروعات التعاون والتكامل كمشروع الهيدرومترلوجية و ومشروع التكونيل، ومبادرة حوض النيل 1999 م التي تعذر فيها الوصول إلى اتفاق يرضى كل الأطراف حيث رفضت مصر والسودان الا بعد الاعتراف بحقوقهم التاريخية في مياه النيل خاصة إن 96 ٪ من موارد المياه في مصر تأتي من نهر النيل وقابل ذلك اتفاق دول الحوض على اتفاقية عنتيبي في 14 مايو 2010 م مما خلق نوعاَ من الصراع ، ومع تحفظ إثيوبيا وسعيها لبناء سد النهضة دون مراعاة لمصالح دولتي المصب تولدت ازمة كبيرة في العلاقات المصرية والاثيوبية مما خلق نوعاَ من المواجهة .

أهمية البحث :

يوضح لنا أهمية المياه باعتبارها احدى وسائل الضغط السياسي الذي قد تمارسه بعض الدول الافريقية التي تفرض سيطرتها على منابع الأنهار، وهي تعكس مدي خطورة وجسامة الخطر المحدق بالأمن المائي العربي عامة والمصري بشكل خاص ، وهذا ما فعلته اثيوبيا منفردة دون التشاور مع باقي دول الحوض مما يدفع الباقي إلى نفس الفعل مما يشكل تناقص في حصص الاخرين بما يشكله من خطر خاصة لمصر .

مشكلة البحث :

شكل مشروع سد النهضة والمشروعات المقامة على نهر النيل مشكلة كبيرة للأمن المائي لدول مصب نهر النيل ، خاصة إن اثيوبيا متقلبة فيما يخص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت حول تقسيم المياه ، وهذا يخلق توتر وعدم استقرار ويطرح جملة من التساؤلات حول مدي خطورة انشاء السد ، وماهي ابرز الحلول الواجب الوصول لها بغية دون تفاقم الازمة والاتفاق على عدم نطور الامر إلى صراع وصدام .

منهجية البحث :

اعتمد منهج البحث على المنهج الوصفي والتحليلي مع استخدام التحليل القانوني لتلك الاتفاقيات التي وقعت بين الأطراف الدولية الحاكمة ل أغراض الملاحة واستخدام الأنهار .

اهداف البحث :

- معرفة الدوافع والأسباب الحقيقية لأنشاء سد النهضة .
- التعرف على اهم الاتفاقيات المعقودة والتي نظمت توزيع حصص مياه النيل .
- معرفة الاخطار والتداعيات التي قد تحدث واليه معالجتها بين دول حوض النيل .

فكرة سد النهضة :

تعد الأصول التاريخية لفكرة سد النهضة إلى الاربعينات القرن الماضي حيث حدد مكتب الاستصلاح الأمريكي (26) موقعاً لإقامة سدود في إثيوبيا على راسها (4) سدود على النيل الأزرق كان من بيتها سد النهضة ، ثم اضيف الى ذلك العدد ليصل إلى 34 موقعاً ، ويجب ان نشير إلى أن مسعى إثيوبيا يبقي طبيعيا لعديد الاعتبارات ومنها :

- حاجتها للتنمية في كل المجالات .
- معالجة العجز في المياه بسبب ما تعانيه من مشكلات الجوفية والجيولوجية .
- صعوبة التضاريس التي تمنع نقل المياه بسبب الصخور البركانية .
- عدم انتظام سقوط الامطار وارتفاع معدلات التبخر حوالي 80 ٪ من مياه الامطار (انتصار، 2017، 284) .

- **تسميات السد :** سد النهضة أو سد الألفية الكبير (باللهجة الامهرية هداسي جاديب Hiadase Gedib) وقد عرف بعديد التسميات مثل :

1- سد بوردر (Border) او السد الحدودي : هو الاسم الأصلي الذي جاءت به دراسة المكتب الاستصلاح الأمريكي أجريت على حوض النيل الأزرق (أبيي) واستمرت لمدة ستة سنوات (1958-1964 م) وانتهت بتحديد عدد 33 موقعا لإنشاء السدود وأهمها أربعة على النيل الأزرق : كارددوبي ، مابيل ، مانداية ، وسد الحدود ، وفقا للدراسة فأن ارتفاع السد الحدودي حوالي 84.5 متر وبسعة 11.1 مليار متر مكعب عند مستوي 575 متر للبحيرة ، وقد زاد ارتفاعه فيما بعد ليصل إلى 90 متر وبسعة 13 .3 مليار متر مكعب .

2- **مشروع إكس (X project)** : هذا المشروع إكس برعاية الشركة الاثيوبية للطاقة الكهربائية (**EEPCO**) عام 2011 م وتم توقيع العقد مع شركة ساليني الإيطالية بدون مناقصة دولية وبقيمة 4.8 **مليار دولار أمريكي** .

3- **سد الألفية الاثيوبي العظيم (Grand Ethiopian Millennium Dam)** : أعلنت إثيوبيا عن تغيير اسم المشروع من الاسم السابق إكس إلى الاسم الجديد سد الألفية العظيم ثم إلى سد الالفية الاثيوبي العظيم ، وتم وضع حجر الأساس في 2 ابريل 2011 م بسعة تخزينية تبلغ 17 مليار متر مكعب .

4- **سد النهضة الاثيوبي العظيم (Grand Ethiopian Renaissance Dam)** : في 15 ابريل 2011 م أعلن مجلس الوزراء الاثيوبي عن تغيير اسم السد ليكون باسم سد النهضة الاثيوبي العظيم في دلالة شعبية ذات مغزي سياسي ، مع زيادة في مواصفات المشروع وارتفاعه وسعته التخزينية التي أصبحت في حدود 62 ثم 67 ثم إلى 70 مليار متر مكعب وأخر الامر إلى 74 مليار متر مكعب في 2012 م . (**شرايع، 2018، 6**) .

- **الموقع الجغرافي للسد :**

يقع السد على النيل الأزرق في منطقة بني شنقول جوموز عند طول (خط عرض 6 – 11 درجة شمالاً - وخط طول 9 – 35 درجة شرقاً) علي بعد 20-40 كم من الحدود السودانية الاثيوبية وحوالي 760 كم من العاصمة أديس أبابا وهو عبارة عن سد خرساني أسطواني رئيسي وآخر مساعد، يبلغ ارتفاعه 145 م ويبعد السد المساعد لمسافة 5 كم وبارتفاع 60 م وتمتد بحيرة التخزين لمسافة تقارب من 246 كم خلف جسم السد في مساحة تبلغ 680 كم مما يجعله أكبر

سد كهرومائي في إفريقيا والعاشر عالميا (**دسوقي،2017، 51**) ،ويبلغ مستوي التخزين فيها لمنسوب 640 م فوق مستوي سطح البحر، ويبلغ حجم التخزين الكلي 74 مليار متر مكعب (60 مليار متر مكعب خلف السد المساعد ، 14.5 مليار متر مكعب خلف السد الرئيسي)، على أن يكون حجم التخزين الحي 59.2 مليار متر مكعب مع ترسب كميات من الطمي خلفه تقدر 245 مليون طن سنويا، وتتضمن وحدة توليد الكهرباء في السد و 16 وحدة في التربينات لتوليد كمية من الكهرباء في حدها الأقصى 6000 ميغاوات .(**البحري ،2016، 481**).

وتجد الإشارة إلى أن إثيوبيا بدأت في طرح مشروعها للتنفيذ اعتباراً من ابريل 2011 م مستغلة الأوضاع الراهنة التي كانت تعيشها مصر بشكل خاص عقب قيام ثورة 25 يناير وما تبعه من اضطرابات وعدم استقرار مما أعطى إثيوبيا الفرصة للدعوة إلى اسقاط ما جاء في الاتفاقية الموقعة بين الرئيس المصري حسني مبارك وبين رئيس وزراء إثيوبيا مليس زيناوي في 1993 م والتي تنص صراحة على أن إثيوبيا لن تقدم بأي نشاط قد يحدث ضرر بالمصالح المصرية فيما يتعلق بمياه نهر النيل (**العادلي ، 1996 م ، 387**) .

مكونات السد :

سد النهضة او سد الالفية هو سد إثيوبي وضع حجر أساسه في 2 / 4 / 2011 م ودشنته الحكومة الإثيوبية واسند لتنفيذه إلى شركة ساليني الإيطالية وشكل من اجله مجلس وطني للتنسيق والمشاركة العامة لمدي أهميته القومية وضم معه كل أطياف المجتمع الاثيوبي واحزابه وقواه الوطنية والشبابية ، ويتكون المشروع من سد رئيسي من الخرسانة المضغوطة RCC وهي أحد طرق بناء السدود تم استخدمها في العديد من مشروعات السدود، ويوجد مع المشروع محطتين

لتوليد الطاقة الكهربائية ومنطقة تحويل للطاقة بقدرة 500 كيلو فولت، بالإضافة إلى قناة تصريف فائض المياه، وقد تصميم المشروع بسعة 74 مليار متر مكعب عند مستوي الامداد الكامل (**سليمان ، 2018 ، 122**) ، ويغطي مساحة شاسعة قدرها 1680 كم مربع وسوف يتم استخدمه في توليد الطاقة الكهربية، ويعتبر من المشروعات الكبرى في إفريقيا عند الانتهاء منه، وتبلغ تكلفته في حدود 4 مليار دولار وهو من ضمن ثلاث سدود شيدت لغرض الحصول على الطاقة الكهرومائية ويمكنه توليد قرابة 6 الاف ميغاوات وهي تمثل ثلاثة إضعاف ما يقدمه السد العالي من طاقة كهربائية (**اعراب ، 2018 ، 122**) .

حقيقة الاختلاف ومخاوف بناء السد :

هناك جملة من النقاط وهي محور خلاف بين مصر وإثيوبيا هي على النحو التالي :

- الفترة الزمنية المخصصة لل السد وتشغيله .
- حجم بحيرة التخزين الصناعية .
- الية تشغيل السد .

لشرح تلك الإشكاليات وفهم أبعاد أوجه الخلاف لابد أن نشير إلى أن سد النهضة تصميمه قادر على استيعاب عبر بحيرته الصناعية مقدر 74 مليار متر مكعب من المياه، علما بان نهر النيل الأزرق يدخل السودان بقدرة تقدر بحوالي 50 مليار متر مكعب وهذا يعنى أن إثيوبيا في مقدورها ملئ البحيرة الصناعية في فترة زمنية لا تقل على سنتين أي (37 مليار متر مكعب) كل عام ومن ثم العمل لوصول السد لقدرته الكاملة لإنتاج الطاقة التوليدية له والبدء في التصدير لدول الجوار، وهذا الامر بكل تأكيد سوف يكون له تأثيرات سلبية على حصة مصر بشكل خاص من حيث تناقصها

أي ان الحصة المخصصة والبالغة تقريبا 55.5 مليار متر مكعب سنويا سوف تتناقص إلى حدود 18.5 مليار متر مكعب تقريبا حسب التقديرات اذا سار الامر على هذا النحو، وهذا أن حدث فهو ينذر بحدوث جفاف مائي يتبعه جملة من الأمور منها :

- تأثر القطاع الزراعي المصري خصوصا وان الرقعة الزراعية المصرية في حدود 8 مليون فدان يحتاج كل مليون منها إلى حدود 5 مليار متر مكعب ، أي أن مصر وحدها قد يصل احتياجها تقريبا إلى 40 مليار متر مكعب للزراعة وحدها .
- أي تناقص في حجم الحصة المائية يعني تقلص المساحات الزراعية واضرار لتلك الأراضي .
- الطاقة التوليدية للسد العالي تبلغ حوالي 2100 ميغاوات بما يمثل 10 ٪ من احتياجات مصر وأي تناقص في حصة مصر سوف يكون لها انعكاس على مستوي المياه المخزنة في سد بحيرة ناصر، مما قد يترتب عليها تأثير في معادلات الطاقة التوليدية للكهرباء (**فواد ، 2016 ، 3**) ، واذا عرفنا أن موقع سد النهضة هو المكان الأكثر توافرا وتدفقا للمياه حيث يساهم بنحو 80 ٪ من حجم المياه القادمة إلى مصر، فمن المتوقع إنه سوف يحجر خلفه ما يعادل ضعف بحيرة تانا ونحو نصف مساحة السعة التخزينية لبحيرة السد العالي في مصر، وهذا يعني نقل مخزون بحيرة ناصر إلى الهضبة الاثيوبية وتحكم إثيوبيا في كل قطرة مياه ذاهبة على مصر (**فواد ، 2016 ، 6**) وحيث ان مصر تحصل على حصة تبلغ تقريبا 55.5 مليار متر مكعب ، وقيمة الامطار لا

تتعدي مليار متر مكعب في السنة ، والمخزون الجوفي في الصحراء الغربية غير متمدد ولا يسمح بأكثر من 3 – 5 مليار متر مكعب .

زد عليه عمليات التحلية ذات التكلفة العالية والتي لا يمكن الحصول منها على اكثر من 200 مليون متر مكعب وفي ظل تنامي الاحتياجات المائية إلى حوالي 75 مليار متر مكعب بما يفوق المتاح حاليا ب 30 ٪ ، في ظل تناقص قيمة المخصص للفرد ليصل إلى اقل من 700 متر مكعب سنويا ، ومع توقع الخبراء بارتفاع عدد سكان مصر سنة 2050 م إلى حوالي 150 مليون نسمة فهي بحاجة إلى حوالي 21 مليار متر مكعب فوق حصتها الحالية تقريبا، كل هذه المعطيات توضح مدي خطورة الوضع بالنسبة لمصر اذا تعذر الوصول إلى حلول جذرية وبالاتفاق بين كل دول حوض النيل .

اتفاقيات عامي 1929 – 1959 م لتقسيم مياه النيل بين مصر والسودان .

الاتفاقية	حصة مصر	حصة السودان
1929 م	48 مليار متر مكعب سنويا	4 مليار متر مكعب سنويا
1959 م	55.5 مليار متر مكعب سنويا	18.5 مليار متر مكعب سنويا

المصدر : رويدة محمد عبدالوهاب فرج ، ازمة سد النهضة وموقف السودان ، دراسات الشرق الأوسط ، 2020 م ، ص 438 .

- **مخاطر وتداعيات سد النهضة على الامن القومي المصري السوداني :**

1- السد أقيم في منطقة فلق زلزالي فاحتمالية انهياره لاحقاً تحت تأثير أي نشاط زلزالي واردة بنسبة كبيرة ، وقد يودي إلى إغراق مساحات شاسعة من مصر والسودان التي لا يبعد السد عنها الا مسافة 40 كم (**البنداوي ، 2018 ، 66**)، وبحكم أن المنطقة هي امتداد لا خدود

الافريقي أو حفرة الانهدام الكبير فعملية تقليص المستهدف من التخزين البالغة 74 مليار متر مكعب إمر بالغ الخطورة لإن جل الدراسات دعت إلى أن لا يتجاوز 30 مليار متر مكعب (**عبد الحي ، 2020 ، 10**) .

2- اعتماد مصر على ما يقارب من 80 – 85 ٪ من مياه النيل فعملية ملء السد سوف يكون لها دوراً في تراجع تلك النسبة بما يقارب 20 ٪ من حصة مصر البالغة 55.5 مليار متر مكعب طبقاً لاتفاقيتي 1929 – 1959 م ، وبتالي هذا ينعكس على نسبة الفرد من المياه البالغة 2500متر مكعب لتصبح في حدود 600 م متر مكعب (**الخاقاني ، 2020 ، 3**) .

3- مل السد في الفترة المحددة بثلاث سنوات هي محل خلاف فقد يسبب حدوث جفاف في المناطق الزراعية وتقليصها بحوالي 40 ٪ من حجم المساحة الحالية إي من 1.8 مليون فدان إلى 724 الف فدان .

4- خسارة مصر لمنسوب المياه الجوفية بمقدار ما بين 11 – 19 مليار متر مكعب .

5- تداخل مياه البحر في الدلتا يسبب ارتفاع نسبة الملوحة في التربة .

6- التلوث وتهديد الثروة السمكية .(**شروف ، 2018 ، 151**) .

7- تراجع القدرة الكهربائية بنسبة ما بين 25 – 40 ٪ .

8- استمرار مشروع السد ونجاحه قد يحفز دول الحوض الأخرى لبناء سدود مشابهة . (**النجار ، 2017، 185**) .

ومن باب الانصاف لأبد ان نشير إلى جملة من الدوافع التي كانت السبب في سعى إثيوبيا إلى بناء السد ومنها :

1- تجاهل مصر لفضائها الافريقي في العديد من القضايا .

2- رغبة إثيوبيا في تحقيق حلمها في تغيير موازين القوى الإقليمية من خلال سيطرتها وتحكمها في مياه النيل الأزرق .

3- التغلغل الصهيوني داخل دول حوض النيل وسعيه لمحاصرة مصر وكذلك الحصول على جزء من مياه النيل .

- **فوائد وايجابيات بناء السد :**

1- توفير الطاقة الكهربائية لدولة اثيوبيا (حوالي 6450 ميغاوات) .

2- التحكم في الفيضانات التي تصيب دولة السودان عند سد الروصيرص .

3- توفير مياه الفيضانات التي تضيع في منطقة الروصيرص بالسودان .

4- تنظيم تدفق مياه النيل الأزرق نحو الخرطوم خاصة في حالة تنفيذ مشاريع يستفاد منها كل الأطراف .

5- تخزين كميات كبيرة من طمي النيل الأزرق في أثيوبيا والذي يقدر بحوالب 250 بليون متر مكعب سنوياً ، مما يقلل من تراكمه في خزنات السدود السودانية .

6- قلة التبخر بسبب وجود بحيرة السد على ارتفاع 610- 650 متر فوق سطح البحر بخلاف السد العالي الذي يرتفع 160-178 متر فوق سطح البحر .

7- تنشيط المنطقة سياحياً وتوفير الثروات السمكية .

8- تخفيف حمل ووزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي والتي قد تسبب زلازل ضعيفة .

جدول يوضح اعتماد دول حوض النيل على مياه نهر النيل في تامين الاحتياجات المائية .

ت	الدولة	نسبة الاعتماد
1-	مصر	96.4
2-	رواندا	15.4
3-	السودان	11.9
4-	كينيا	6.6
5-	بوروندي	2.8
6-	أثيوبيا	2
7-	تنزانينا	1.3
8-	اوغندا	0.3
9-	جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.08

المصدر: م . اذار عبد خليفة ، ازمه سد النهضة وتأثيرها على العلاقات المصرية الاثيوبية ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الآداب ، ملحق (2) العدد 139 ، 2021م .

- **الاتفاقيات الدولية المنظمة لاستخدام مياه النيل :**

هناك العديد من الاتفاقيات التي تم توقيعها وعلى فترات من الزمن من بداية القرن التاسع عشر وصولا إلى الوقت الحالي ، وهي في أغلبها تتمحور في اتفاقيات ثنائية بين دول حوض النيل وان كنا سوف نركز على الاتفاقيات التي عقدتها مصر والسودان وترفضها دول المنابع بما فيهم إثيوبيا بحجة بانها لم تكن مستقلة عند عقد تلك الاتفاقيات بالتالي فهي ليست ملزمة لها ، وأن كانت إثيوبيا مستقلة في تلك الفترة لكنها ترفض العمل بها ، وقد أدت الزيادات في استخدامات مياه نهر

النيل في حدوث صراعات بين دول المجاورة للنهر مما أستدعي عقد اتفاقيات تنظم الحصص وتحول فيما بينهم من صراعات ومناوشات وأهما :

1- **بروتوكول 1891 م** : الموقع بين بريطانيا وإيطاليا في روما بشان تحديد نفوذ كل منهم في شرق إفريقيا ويعد أول بروتوكول من نوعه ينظم من خلاله مياه النيل وتحديد مناطق النفوذ فيما بينهم ، تعهدت فيه إيطاليا في نص المادة الثالثة وهي آنذاك صاحبة السيادة في الحبشة على تعهدها بعدم القيام بأي إنشاءات للري على نهر عطبرة من شأنها أن توثر على كميات مياه نهر عطبرة التي تضب في نهر النيل . (**شروف** ،2011 ، 220).

2- **أتفاقية لندن 1906 م** :

وقعت بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وتعهدت الدول الثلاث على المحافظة على وحدة إثيوبيا والمحافظة على المصالح الإنجليزية في مصر وفي حوض النيل وما يتعلق بتنظيم ميا النهر وروافده (**عامر** ، 2007 ، 485) .

3- **إتفاقية روما سنة 1925م** :

عبارة عن خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا تعترف وتتعهد فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض وتتعهد بعدم إقامة أي منشأت من شانها انقاص كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي (**خليفة** ، 2021 ، 259) .

4- **إتفاقية سنة 1929 م** : الموقعة بين مصر وبريطانيا بالنيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا وتنزانيا وأوغندا تقضي بالامتناع عن إقامة أي مشروعات من أي نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيها كلها ألا بموافقة مصر (**العناني** ، 2004 ، 481) .

إتفاقية سنة 1934 م : الموقعة بين بريطانيا وبلجيكا وتعهدوا بأنه أذا تم تحويل كميات من مياه جزء من النهر يقع كله في حدود رواندا وبورندي بأن يتم استرجاع تلك الكمية في نقطة معينة قبا أن يدخل النهر حدود الدول الأخرى . (**شراب ، 2015 ، 77**) .

إتفاقية 1959 م : وقعت في القاهرة بين السودان ومصر وجاءت مكملة لاتفاقية سنة 1929 م وتشتمل على الحصص المخصصة لكل منهم في ظل التغيرات الجديدة التي ظهرت آنذاك ، وهي رغبة مصر في انشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة لإيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في منطقة أسوان .(**مرعي ، 2019 ، 133**) .

5- **إتفاق سنة 1991 م** : تم إبرامه بين مصر وإثيوبيا بقصد إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية على بحيرة فكتوريا ممولة من البنك الدولي ، وتم دراسة المشروع عبر هيئة مشتركة خرجت براي موحد طبقا لما تضمنه اتفاق 1959 م وتم ابلاغ أوغندا عن طريق مذكرة لعدم اتفاقها مع مصر وتم ابلاغ البنك الدولي الذي أوقف دعمه لحين الاتفاق بين الدولتين ، وتم الاتفاق على إمكانية تعديل لصالح أوغندا لتوليد الطاقة الكهربائية بناء على إتفاق الطرفين وبما لا يضر دول المصب الأخرى (**شرمالي ، 2014 ، 69**) .

6- **إتفاق القاهرة سنة 1993 م** : وقع الرئيسان المصري والإثيوبي على إتفاق وضع وإطار عاماً بين الدولتين لتنمية موارد النيل وتعزيز المصالح المشتركة ، وتم الاتفاق على عدم القيام بأي نشاط قد يودي إلى إلحاق ضرر بمصالح الطرف الاخر (**شروف ، 2011 ، 304**) .

7- **إتفاقية عنتيبي 2010 م** : بعد نشوب الازمة المائية بين دول حوض نهر النيل بسبب ثبات حصص المياه في وقت ارتفعت المعدلات السكانية ومشروعات التنمية الزراعية والصناعية مع زيادة

الطلب على توليد الطاقة الكهربائية مما يودي الى تزايد إنشاء السدود وخزانات حول البحيرات وعلى روافد النهر ، وهذه الاتفاقية خلقت انقسام بين دول حوض النيل فأصبحت فريقين أحداهما دول المنبع وتضم الثمانية والأخر يضم دولتي المصب ، وقد قامت دول حوض النيل الستة بالدعوة إلى تقليل حصة مصر من المياه والالغاء بند الاخطار الذي كان موجود في الاتفاقيات السابقة وقد وقعت تلك الدول على إتفاق جديد لتقسيم حصص المياه ومنحت مصر والسودان مهلة عام للانضمام لهذا الاتفاق وهذا ما رفضته مصر والسودان واعتبرته مخالفة لقواعد المعمول بها في الجهات الدولية (سلمان ، 2013 ، 272) .

وقد تمثلت ابرز نقاط الخلاف بين دولتي المصب (مصر والسودان) وباقي دول حوض النيل في الاتي

1- عدم تضمين البند رقم (14 ب) الخاص بالأمن المائي نصا يقضي بالحفاظ على حقوق مصر التاريخية والمكتسبة من مياه النيل .

2- عدم وجود إشارة للبند (8) من الاتفاقية والذي يستوجب الاخطار عند انشاء مشروعات تقوم بها دول أعالي السد .

3- مطالبة مصر بضرورة تعديل البنود (34 - أ) و (34 – ب) باعتبار جميع القرارات تؤخذ بالأجماع وليس بالأغلبية .

4- اقترحت دول المنبع وضع البند الخاص بالأمن المائي (14 – ب) في ملحق الاتفاقية وإعادة صياغته بما يتوافق مع دول الحوض حوله ، وهذا رفضت مصر واقترحت تشكيل لجنة رباعية مكونة من مصر والسودان وإثيوبيا واحدي دول حوض النيل بوجود خبراء من المنظمات الدولية .

- **نقاط الخلاف بين دول حوض النيل :**

1- الخلاف حول معدل التخزين السنوي : ما تطرحه إثيوبيا من قيمة تعادل 74 مليار متر مكعب لتخزينه خلف السد طوال ثلاث سنوات سوف يؤدي في نظر مصر والسودان إلى ندرة ونقص تدفقات المياه اليهما بمقدار قد يفوق 6 مليار متر مكعب سنويا على الأقل .(**غيث ، 2013**) .

2- رفض إثيوبيا لكل الاتفاقيات الموقعة بشأن مياه النيل ، وعملت على خلق تحالفات مع دول أعالي النهر بالتوقيع على اتفاقية عنتيبي سنة 2010 م دون الاخذ في الحسبان الموقف المصري و السوداني . (**نصر الدين ، 2012 ، 12**) .

3- الخلاف بين دول المنبع ودولتي المصب حول النسب والحصص في مياه النيل ومطالبات دول المنبع بضرورة أن يكون هناك زيادة في حصصها المائية ، ورفضها حصول دولتي المصب على الايراد المائي كله . (**شروف ، 2021 ، 309**) .

جدول يوضح الفجوة في الموارد المائية في مصر (1990 – 2050 م)

السنوات	السكان بالمليون نسمة	متوسط نصيب الفرد من المياه سنويا بالمتر المكعب	الموارد المائية المتاحة بالمليار متر مكعب	الاحتياطيات المائية بالمليار متر مكعب	فجوة الموارد المائية بالمليار متر المكعب
1990 م	52	1221	63.5	57.4	6.1 (+)
1997 م	66	1090	72	70.0	2 (+)
2000 م	68.1	1058	72	72.0	صفر
2025 م	116	620	76	116.0	49 (-)
2050 م	174	460	80	174.0	94 (-)

المصدر : د . زكي البحيري ، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة ، الهيئة المصرية للكتاب ، 2016 ، ص 51 . Word Bank وكذلك . World Resources Report . 1996 .197 . p 30 ,

القوي والدول المساهمة في بناء السد :

1- **دور النظام الصهيوني** : سعت هذه العصابة على تطوير علاقتها مع العديد من الدول الافريقية وبشكل خاص إثيوبيا في مسعى منها وبالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية للقيام بتنفيذ المشروعات المائية لحساب البنك الدولي بغية أن تكون موجهة لتقليل الموارد المائية عن السودان ومصر . (**كرفاح ، 111**) ، ولم تقتصر على هذا الامر بل سعت الى الدخول في مشاركة في المشروعات الزراعية والصناعية والدفاعية مع إثيوبيا .

2- **دور الولايات المتحدة الامريكية** : بعد انتهاء الحرب الباردة كان توجه أمريكا نحو القارة الافريقية لتحقيق مصالحها الاقتصادية بالإضافة الى السياسية والأمنية فقد حرصت على توثيق علاقاتها مع العديد من الدول الافريقية وعلى راسهم إثيوبيا باعتبارها حليف لها في المنطقة ، فقد ساهمت من خلال تقديم المشورة الفنية والمساعدات المالية والاقتصادية ، وتنفيذ مشروعات زراعية وصناعية عن طريق شركاتها العاملة في أثيوبيا . (**تركي ، 2012 ، 170**) .

3- **الدور الصيني** : تعد من اكبر الدول التي استثمرت في إثيوبيا وفي أفريقيا عموما ، وقدرت قيمة الاستثمارات قرابة 200 مليار دولار في سنة 2009 م ، وعملت الصين على الغاء قروض وهبات قدمتها للدول الافريقية في مسعى للتطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول الافريقية ، وتعتبر الصين من اكبر المشاركين في بناء سد النهضة .

4- **الدور الإيطالي** : تعد من ابرز المساهمين في انشاء سد النهضة وغيره من السدود التي تم أنشاءها عن طريق شركة ساليني امبراليجو. (**شبانة ، 2011 ، 201**) .

5- **دور البنك الدولي** : بالرغم من الدور الذي يلعبه البنك في تسوية المشكلات والصراعات والنزاعات التي تحدث بسبب الصراعات المائية ، واعلانه أنه لم يقدم التمويل او المشورة في بناء سد النهضة ، الان أن كل الشواهد تؤكد على دعمه في تمويل السد . (**حمدان ، 2018 ، 239**) .

6- **دول الخليج العربي** : ساهمت العديد من الدول الخليجية مثل الامارات والسعودية والكويت في خلق استثمارات في إثيوبيا في مجالات الاسمنت والفنادق والتعدين والتنقيب على الذهب والجوانب الزراعية وهذا الامر يعد تحدي تجاه السياسة المصرية المتحالفة مع دول الخليج . (**البنداري ، 2018 ، 66**) .

الخاتمة :

قضية مياه حوض النيل أصبحت تمثل ازمه استراتيجية وسياسية ترتبط بمصير شعوب المنطقة وعلى راسها مصر والسودان ، وهي ترتكز على جملة من المعطيات والمحاور لا يمكن فصلها عن بعضها فهي متداخلة في جوانب سياسية واقتصادية ونفسية وقانونية .

ونهر النيل بالنسبة لمصر والسودان هو شريان الحياة بما يمثله من ارتباط بالأنشطة الزراعية والصناعية والحياتية بشكلها العام ، ونحن نعلم أن أهمية مصادر المياه وما يتبعها من صراعات ونزاعات استوجبت من المنظومة الدولية معالجتها من خلال القوانين والقواعد المنظمة التي اعتمدت على القانون الدولي ، لتنظيم عدم وصول الأمور إلى الصدان والصراع ، هذه القواعد القانونية تعد ملزمة لتنظيم العلاقات بين الدول المشتركة في تلك المصادر المائية أو الأنهار فيما يتعلق بالاستخدام او تقاسم حصص المياه او إقامة السدود و المشروعات المائية .

وفيما يتعلق بموضوعنا نهر النيل فيعد ما قامت به دولة إثيوبيا بشروعها في بناء سد النهضة خطاء يتعارض مع القوانين والمعاهدات المشتركة التي كانت سارية بهذا الخصوص ، فهي اعتمدت سياسة منفردة لم تراعي فيها مبدأ حسن النية أو حسن الجوار أو التنسيق مع الدول المشتركة في حوض النيل ، بل أنها لم تراعي في خططها المستهدفة احتجاز كميات هائلة من المياه خلف السد بدون الاهتمام بمبدأ الضرر الذي قد يحدثه للأخرين .

ونحن هنا أمام معضلة تمس الامن القومي لدولتين عربيتين هما السودان ومصر وقعت مصادر مياههم الرئيسية خارج حدودهم الرسمية ، وهذا يشكل ضعفاً لأنه يعطي أولوية التحكم في تلك المصادر للدول اخري .

لكن من باب الانصاف لابد ان نشير إلى أن تراجع دور مصر في محيطها الافريقي كان عاملا مهما استندت عليه دولة إثيوبيا في استغلال تلك الوضعية بمساعدة بعض الدول الافريقية والإقليمية وهذا بكل أسف انعكس في ملف معالجة الموضوع بشكل واضح .

عليه واجب على دولتي المصب مصر والسودان السعي بشكل قانوني وسياسي ودبلوماسي هادي بعيد عن التشنج والتهديد لخلق بيئة مناسبة للتفاوض ومحاولة الوصول مع إثيوبيا إلى حلول جوهرية ترضي كل الأطراف بعيدا عن لغة التهديد لكي تعم الفائدة والمصلحة كل الأطراف

.التوصيات :

1- عن طرق التفاوض مع إثيوبيا للوصول الى حلول جذرية بخصوص موصفات تشغيل السد وكذلك عمليات ملى السد بالتدريج بما لا يحدث مشكلة .

2- السعي إلى تطبيق الاتفاقيات المائية الثنائية بين مصر والسودان وإثيوبيا بشكل يحفظ عدم تكرار التجربة لدي دول المصب الأخرى .

3- التعاون المائي بين دول حوض النيل بما يضمن حقوق الجميع .

4- اللجوء إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة لتحديد الأوجه القانونية وفق قواعد القانون الدولي للأنهار الدولية بما في ذلك إدارة السد وعملية ملء والمشاريع الكهربائية بما قد يسببه من اضرار على الأطراف الأخرى .

- **قائمة المراجع :**

1- القرآن الكريم – سورة الأنبياء .

2- احمد . عاطف ، اثر بناء سد النهضة على السياسة المصرية الخارجية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية ، 2016 م .

3- اعراب . نوارة ، إشكالية الامن المائي ، دراسة حالة حوض النيل ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، الجزائر ، جامعة مولود معمري ، 2018 م .

4- البحيري . زكي ، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة ، الهيئة المصرية للكتاب ، 2016 ، ص 51 .

5- البنداري . صلاح ، مشكلة السد وإعادة صياغة السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الافريقية ، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، المجلد 1 ، العدد 1 ، 2018 م .

6- الخاقاني . محمد على ، تأثير سد النهضة على الامن القومي المصري ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2020 م .

7- الخاقاني . محمد على ، تأثير سد النهضة على الامن القومي المصري ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد 2020 م .

8- العادلي . منصور ، موارد المياه في الشرق الاواسط ، صراع وتعاون في ظل قواعد القانون الدولي ، النهضة العربية ، القاهرة 1996 م .

9- العناني . إبراهيم ، القانون الدولي العام،ط الخامسة، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2004 م

10- النجار . احمد السيد ، مصر والنيل ، دراما سد النهضة وفخ الكونغو ، دار العين للنشر ، القاهرة ، 2017 م .

11- تركي . مثني محمد ، ازمه المياه بين دول حوض النيل ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية العلوم الإنسانية ، 2012 م .

12- حمدان . سوسن صبيح ، الدعم الخارجي لأنشاء سد النهضة وتداعياته على دول الحوض ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 64 ، المجلد 15 ، 2018

13- دسوقي . صابر امين ، اسلام سلامة واخرون ، التقسيم الجغرافي لسد النهضة وتأثيره علي مصر ، المؤتمر الأول للموارد المياه في الوطن العربي بين المعوقات وافاق المعرفة ، جامعة المنوفية ، كلية الآداب ، مركز البحوث الجغرافية ، 2017 م .

14- سلمان . احمد سلمان ، سد النهضة التحديات والفرص ، الخرطوم ، وزارة الخارجية السودانية ، مجلة الدبلوماسية ، لعدد 11 ، 2013 م .

15- سليمان . على احمد ، سد النهضة الاثيوبي ومستقبل الامن المصري ، قراءة في سيناريوهات مواجهة الازمة ، منشورات رابطة الجامعات الإسلامية المصرية ، القاهرة ، 2014

16- شبانة . ايمن ، ومجموعة كتاب ، جدلية الامن والتنمية (الامن المائي في حوض النيل) ، إشكالية لتنمية والاستقرار ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2011 م .

17- شراب . هاني صبحي ، الامن المائي العربي ، نهر النيل نموذجا ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الازهر ، غزة ، 2015 م .

18- شرافي . عباس محمد ، تداعيات سد النهضة الاثيوبي على الامن المائي المصري ، مجلة الزراعة المصري ، المجلد 40 ، المؤتمر الدولي الخامس عشر للعلوم المحاصيل ، 2018 م.

19- شرمالي . تسهديت ، ازمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية ، دول حوض النيل نموذجا ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2013 م .

20- شروف . عصام ، أزمة مياه سد النهضة الاثيوبي في ضوء مبادئ وقواعد القانون الدولي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية ، المجلد 1 العدد الثالث ، 2021 .

21- عامر . صلاح الدين ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2007 م .

22- عبد الحي . وليد ، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه سد النهضة الاثيوبي ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، 2020 م .

23- عبد خليفة . اذار، ازمه سد النهضة وتأثيرها على العلاقات المصرية الاثيوبية ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الآداب ، ملحق (2) العدد 139 ، 2021م .

24- على . انتصار ، الابعاد الجيوبولتيكية لبناء سد النهضة على دولتي المصب (مصر ، السودان) ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد 28 ، 2017 م .

25- غلام . محمد نصر الدين ، اتفاقية عنتيبي والسدود الاثيوبية الحقائق والتداعيات ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2012 م .

26- غيث . مي ، سد النهضة والامن المصري والمائي لمصر ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، 2013 م .

27- فرج . محمد عبدالوهاب . رويدة ، ازمة سد النهضة وموقف السودان ، دراسات الشرق الأوسط ، 2020 م ، ص 438 .

28- فواد . خالد ، سد النهضة مصر وأزمة الخيارات الصعبة ، المعهد المصري للدراسات والسياسات الاستراتيجية ، 2016 م .

29- كرتاح . ليلي ، الصراع على المياه ، دراسة حالة التفاعل النزاعي في حوض النيل ، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي برلين .

30- محمد عبد الوهاب . رويده ، ازمه سد النهضة وموقف السودان ، دراسات الشرق الأوسط ، 2020 م .

31- مرعي . ايمن محمد ، الضوابط القانونية لإقامة السدود على الأنهار الدولية ، سد النهضة نموذجا، رسلة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2019 م

32- نصر الدين . إبراهيم ، التصورات الإستراتيجية في داخل حوض النيل ، الافاق الافريقية ، المجلد العاشر ، العدد 36 ، 2012 م .